



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة تعريفية

العنوان:	محاربة الإرهاب دون المس بالحقوق: تحدٍ جديد أماما التونسيين
الموضوع:	حقوق و حريات نقابية
المؤلف:	اسماء نويرة
صورة:	لا يوجد
النوع:	مقال تحليلي
اللغة:	عربية
سنة النشر:	تمّوز/ يوليو 2015
المصدر:	لا يوجد
الرابط الإلكتروني للمصدر:	لا يوجد

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

مكافحة الإرهاب دون المس بالحقوق: تحدٍ جديد أماما التونسيين

ضرب الارهاب مجددا قطاع السياحة التونسية على شواطئ مدينة سوسة بعد اقل من ثلاثة اشهر على عملية متحف باردو . و قد جرت اول محاولة إرهابية لضرب اهداف سياحية في هذه المنطقة، بعد الثورة، في اكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، حين حاول شاب في العشرينات من العمر تفجير احد الفنادق ثم اضطر الى تفجير نفسه على الشاطئ حين تنبّه له رجال الامن.

لقد شعر التونسيون ان الارهاب قد ضرب اهم القطاعات الاقتصادية رغم أنه يشغل اقل نسبة من القطاعات الاخرى . ولعل اختيار التنظيمات الارهابية السياحة كهدف يعود الى انها من القطاعات الحيوية بالنسبة للتونسيين عامة والمشتغلين في القطاع خاصة . وقد شكل منذ سنوات طويلة القطاع الحيوي الاساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد كمصدر هام للعملة الصعبة على الرغم من هشاشته وسهولة تعرضه للمخاطر وتحكم عدة متغيرات فيه. إضافة الى ان المواقع السياحية تبقى اهدافا سهلة المنال رغم كل الترتيبات الامنية.

لقد اصبح من الضروري اليوم اعادة النظر في ترتيب الأولويات الاقتصادية. وهذا يُحتم الالتفات الى القطاعات الاخرى، كالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية المرتبطة به. كما النظر الى العمل كقيمة في حد ذاتها وليس كطريقة لكسب العيش فحسب . إن النمو الاقتصادي والخروج من الازمة لا يُساعده اغراق الدولة بالمطلبي ة الاجتماعية وانتظار الحكومة لتوفير مواطن شغل . فلقد دأبت الحكومات منذ ٢٠١١ على خلق مواطن شغل جديدة بحيث اغرقت الوظيفة العمومية وخلقت ازمات جديدة على مستوى الادارة.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

من المهام الملحة الآن إذاً، وضع الاصلاح الاقتصادي على قائمة الاوليات نظرا الى ارتباطه الوثيق بمسألة الارهاب . فهناك مثلاً الترابط بين الاقتصاد الموازي وشبكات التهريب من جهة، والشبكات الارهابية من جهة اخرى . لقد تعاونت الشبكتان سواء عبر "توبة" كبار المهربين وانتمائه لجماعات دينية متشددة او عبر التعاون بينهما . كما ان مسألة تنمية الجهات الداخلية لخلق فرص للاستثمار والتشغيل اصبحت اكثر الحاحا اليوم.

وبعيدا عن الجدل حول انتشار ظاهرة الارهاب وتبادل الاتهامات حول مصدره ودعمه، هل المعادلة بين مقاومة الارهاب من جهة واحترام حقوق الانسان والحريات الفردية والعامّة المكفولة بالدستور من جهة اخرى هي صعبة للغاية كما يؤكد عدد من السياسيين والناشطين؟ لقد كانت هذه المعادلة من بين النقاط الاساسية التي اثيرت عند مناقشة مشروع قانون الإرهاب، الذي ورثه مجلس نواب الشعب عن المجلس الوطني التأسيسي، من جهة، والقوانين المتعلقة بالقطاع الامني من جهة اخرى. وكثيرا ما انتقدت بعض المنظمات الحقوقية، كجمعية "حرية والانصاف"، هذا التوجّه معتبرة ان مقاومة الارهاب من شأنها ان تكون حجة تتخذها الحكومة الحالية بقيادة نداء تونس المتحالفة مع حركة النهضة في عودة الاستبداد.

وبانتظار اصدار القانون الذي تأخر، أقرّ مجلس الأمن القومي عدة اجراءات لمجابهة الوضع الراهن . وهي تنقسم الى اجراءات ذات طابع امني/عسكري، واخرى ذات طابع قانوني/سياسي. فعلى المستوى الامني، تمت دعوة جيش الاحتياط لدعم التواجد الامني في المناطق الحساسة. و قد قررت الحكومة ايضا "تكثيف الحملات و المداهمات لتتبع العناصر المشبوهة والناائمة (...) في اطار احترام القانون ". ولعل اعلان حالة الطوارئ بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ يدفعنا للتساؤل عن مدى التزام السلطة باحترام القانون في تنفيذها لهذه القرارات. كيف يمكن لقانون

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

اتخذ في ظروف خاصة (احداث جانفي/كانون الثاني ١٩٧٨)، وفي ظل حكم استبدادي، ان يطبق في ظل نظام يحاول توطيد مساره الديمقراطي . وإن كان لإعلان حالة الطوارئ ما يبرره عمليا كما ورد في فصله الأول بسبب "حالة خطر داهم ناتج عن نيل خطير من النظام العام (...)"، فلقد أعطى الصلاحية لوزير الداخلية وللولاة في فصله السابع "بالغلق المؤقت لقاءات العروض ومحلات بيع المشروبات واماكن الاجتماعات مهما كان نوعها". كما سمح لهم في فصله الثامن "باتخاذ اجراءات لضمان مراقبة الصحافة وكل انواع المنشورات وكذلك البث الاذاعي والعروض السينمائية والمسرحية". وفي فصله الرابع يُخَوَّل "منع كل اضراب او صد عن العمل ولو تقرر قبل الاعلان عن حالة الطوارئ". كلها عناصر تمسّ بحقوق الانسان وبالحرريات العامة.

إنه مبعثٌ على القلق لدى فئة واسعة من الشعب ومنظمات المجتمع المدني حارس المكتسبات في مجال الحريات . وقد حاول رئيس الجمهورية طمأنة المخاوف في خطابه الذي أعلن فيه حالة الطوارئ حيث ذكر صراحة انه لا يمكن الرجوع عن حرية الصحافة وحرية التعبير . لكنه طالب العاملين في قطاع الاعلام مراعاة الظرفية الحساسة التي تمر به البلاد . كما تحدث عن الاضرابات والاعتصامات التي كبدت البلاد خسائر اقتصادية كبيرة.

اما فيما يتعلق بالقرارات السياسية والقانونية التي اعلنت عنها الحكومة ابان عملية سوسة، فهي تخص الاحزاب و الجمعيات الدينية التي لا تتقيد بالقانون. ويبدو ان هذه الاجراءات ستطال بدرجة اولى "حزب التحرير" الذي رفع رايات الخلافة في مؤتمره الأخير . علما ان هذا الحزب ندد بالعملية الارهابية معتبرا انها تدخل في اطار "مؤامرة غربية". اما عن الجمعيات، فان عدد كبير منها متهم بتمويل الارهاب . لذلك، ارتأت الحكومة ضرورة تنقيح النص القانوني المتعلق بتنظيم الجمعيات وخاصة فيما يتعلق بتمويلها.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

وقد تم إقرار غلق كل المساجد الخارجة عن سيطرة وزارة الشؤون الدينية، مما أثار موجة من الانتقادات باسم "حرية إقامة الشعائر الدينية". فمحاربة الإرهاب لا تكمن فقط على مستوى الأماكن التي يتحصن بها الإرهابيون، بل أيضا في دور العبادة التي تبث خطاب تكفيري وعنفي. وفي كل مرة كانت الدولة تحاول بسط سيطرتها على هذه المساجد وعزل الأئمة الخارجين عن القانون، كانت تتعالى احتجاجات بعض الأحزاب الإسلامية والجمعيات الدينية.

إن الإرهابي الذي نفذ العملية شاب متحدر من إحدى القرى الداخلية وهو خريج أحد المعاهد في القيروان. فالتفكير إذاً في مشاكل الشباب لا يرتبط فقط بمستوى التشغيل. صحيح أن الإرهاب يتصل بشكل مباشر ومعلن بالمسألة الدينية لكن له أيضا أصول اجتماعية وتعليمية وثقافية. فالثقافة تعاني من التهميش. وتفتقر أغلب المناطق إلى دور للثقافة الفاعلة. ولا يُعد توفير هذه الأماكن للشباب من باب الترف لأنهم بحاجة إلى قنوات يفجرون فيها طاقاتهم الإبداعية ويتعلمون فيها الانفتاح على الذات وعلى الآخر. إن مقاومة الإرهاب تتطلب حتما إصلاح المؤسسات الدينية وترشيد الخطاب الديني. لكن يجب أيضا إصلاح التعليم حتى يخلق شبابا فاعلا ذو حس نقدي. كما يتطلب أيضا دعم النشاط الثقافي في كل ربوع البلاد.

المعالجة الأمنية الآنية يجب أن تتم في إطار القانون. فلا يجب اتخاذ مقاومة الإرهاب كحجة للمسّ بالحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان. في المقابل، لا يجب أن تكون هذه الحقوق والحريات وسيلة للدفاع عن الإرهاب والإرهابيين.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.